مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

دور جماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية

م.م هاژه كۆسرەت

كلية القانون والعلاقات الدولية / الجامعة اللبنانية الفرنسية

معلومات البحث

تاريخ البحث:
الاستلام: ٢٠١٧/6/18
القبول: ٢٠١٧/7/25
النشر: ٢٠١٧/8/15
DOI: 10.25212/lfu.qzj.2.4.10

الكلمات المفتاحية:
Pressure groups, authorities, interest, political decision, demands, elites, influential channels, constitutional institutions, means of influence.

الملخص

إن النظم السياسية هي مجموعة الأسس الدستورية والقواعد القانونية والهياكل والبنى السياسية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي، التي من خلالها تفصح السلطة عن إرادتها وتستمد منها الدولة بقاءها وإستمرارها. وعملية صنع القرار السياسي هي تحويل المطالب السياسية الى قرارات من خلال سلسلة من الإجراءات والتفاعلات بين النسق السياسي والأنساق قد تكون إجتماعية إقتصادية دينية ثقافية وأخرى. كما أن المطالب السياسية تتبلور كمحصلة لسيرورات هذه التفاعلات، وهي تعبير عن "حاجات" و"مصالح" فئات وشرائح إجتماعية، وترتبط أيضاً بوجود خلل في الأنساق الإجتماعية الفرعية، أو في تفاعلاتها المتبادلة فقدان التوازن بينها. وتؤدي الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح والنخبة السياسية والإعلام والرأي العام ومركز الأبحاث دوراً بارزاً في تجميع المصالح والتعبير عنها وصياغتها بوصفها مطالب سياسية، حيث تختلف أهميته وفعاليته بإختلاف طبيعة النظامين الحزبي والسياسي.

وفي سبيل ذلك إعتمد الباحث على منهجين للبحث العلمي مثل المنهج الوصفي والتحليلي.

وفي ضوء الإشكالية التي تنطلق منها والفرضية الأساسية التي تريد البرهنة عليها توزعت هيكلية البحث فضلاً عن مقدمتها على ثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأول تناول (الإطار النظري والمفاهيمي للجماعات الضغط و عملية صنع القرار السياسي) أما الفصل الثاني فقد بحثنا فيه (المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية)، أما

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الفصل الثالث والأخير من البحث فقد جاء تحت عنوان (أهم وسائل التأثير الجماعة الضغط في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي).

وقد أعقبنا البحث بخاتمة تتضمن أهم الإستنتاجات التي توصلنا اليها ومنها:

ان الآلية المتبعة في عملية صنع القرار السياسي هي عامل أساسي للتمييز بين النظم السياسية وتحديد طبيعتها وماهيتها.

ان مرونة جماعات الضغط في إختيار الوسائل والبدائل السياسية المحققة لأهدافها من بين الآليات المتنوعة المتاحة (التعامل مع السلطة التشريعية، الإتصال المباشر بالسلطة التنفيذية، اللجوء الى القضاء، التأثير على الرأي العام) وكذلك قدرتها على التعاون والتنسيق مع جماعة الضغط والقوى الأخرى.

المقدمة:

لاشك فيه ان التغييرات السياسية السريعة التي تحدث في عالمنا هذا-الذي يعرف بعالم العولمة-دور كبير وعميق على جميع أبعاد الحياة الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية...الخ، ومن الواضح أن الولايات المتحدة دور رئيسي وفعال في مثل هذا التغيير. ومع أن النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية نظام رئاسي وتم تأسيسه بناءاً على حصر الصلاحيات والسلطات بيد رئيس الدولة ولكن هناك تباين واضح بين هذا النظام والأنظمة الرئاسية المقارنة بحيث أن مجموعات الضغط لها دور كبير و واضح في نظام السياسي الأمريكي، ولأجل معرفة التكوين النظام السياسي ومجموعات الضغط لابد من التعرف على المصطلحين معاً ومن ثم بيان دور هذه المجموعات وتأثيرها على عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية على مدار الزمن وتغلغلاتها السياسية في كل من السلطات السياسية الثلاث وهي كل من الكونغريس الأمريكي، رئاسة الدولة، وكذلك القضاء.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا الموضوع في تحليل وتوضيح دور كل من مجموعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيرها على عملية صنع القرار السياسي فيها.

أهداف البحث:

تكمن أهداف بحثنا في بيان مدى تأثير رأي مجموعات الضغط على عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

منهجية البحث:

حاول الباحث التصدي لموضوع البحث من خلاله اعتماده على منهجين الوصفي والتحليلي، وذلك من خلال الإستفادة من مصادر متنوعة منها الإنترنيت، الكتب، والبحوث والدراسات السابقة على موضوع البحث.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إشكالية البحث:

تتجسد إشكالية البحث في عدة تساؤلات جوهرية حاول التوصل الى بعض الإجابات المناسبة لها، ومن هذه التساؤلات:

1- ماذا نعني بالمجموعات الضغوط؟
2- ماهي خصائص مجموعات الضغط وماهي أنواعها وكيفية عملها؟
3- كيف يمكن مجموعات الضغوط أن يؤثر على النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل عام وعملية صنع القرار السياسي بشكل خاص؟

فرضيات البحث:

أن لمجموعات الضغط دور كبير وفعال على عملية صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية على كلا مستويين الداخلي والخارجي.

صعوبات البحث:

تكمن صعوبات بحثنا في عدة مجالات منها قلة الوقت المتاح وكذلك قلة المصادر المتاحة على الموضوع بشكل عام.

هيكلية البحث:

توزعت هيكلية البحث اضافة الى مقدمتها، بين ثلاثة فصول وخاتمة:

الفصل الأول تناول (الإطار النظري والمفاهيمي للمجموعات الضغط وعملية صنع القرار السياسي) من خلال تقسيمه الى مبحثين:

المبحث الأول خصص لتوضيح الإطار النظري والمفاهيمي للمجموعات الضغط وبيان خصائصها، وأنواعها، وأهدافها، وكيفية وظائفها.

أما المبحث الثاني فقد تم التحدث فيه عن مفهوم عملية صنع القرار السياسي وأسباب صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار، والعناصر الرئيسية لعملية صنع القرار.

أما الفصل الثاني فقد بحثنا فيه (المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية) وقد توزع بدوره أيضاً الى ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول الأول الكونغريس الأمريكي، والمبحث الثاني تتم فيه مناقشة مؤسسة رئاسة الدولة، وفي الثالث نبحث في مؤسسة القضاء.

أما الفصل الثالث والأخير من البحث فقد جاء تحت عنوان (أهم وسائل التأثير الجماعة الضغط في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي) وهو بدوره ينقسم على اربعة مباحث رئيسة يتناول الأول التأثير على أعضاء السلطة التشريعية، والثاني الإتصال المباشر بالسلطة التنفيذية، والثالث اللجوء الى القضاء، أما الرابع والأخير فسوف يبحث التأثير على الرأي العام.

ثم ننهي البحث بخاتمة تتضمن فيه خلاصة لأهم الإستنتاجات وبعض التوصيات التي توصل اليها الباحث، والله من وراء القصد.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للمجموعات الضغط وعملية صنع القرار السياسي

سنناقش هذا الفصل من خلال تقسيمه الى مبحثين، يتناول الأول الإطار النظري والمفاهيمي للجماعات الضغط وبيان خصائصها، وأنواعها، ووظائفها، وفي الثاني يتم التحدث عن مفهوم عملية صنع القرار السياسي واسباب صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار السياسي وكذلك العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار.

المبحث الأول

التعريف والأنواع والوظائف للجماعات الضغط:

جماعات الضغط هي نوع من الجماعات التي تلجأ الى تكوينها أو الإنضمام اليها بعض أفراد أو مجموعات من أفراد مجتمع ما بهدف التأثير على السياسة العامة بشأن موضوع أو قضية محددة، يجمعها مصلحة جوهرية مشتركة[1]. لذلك، عرفها الأدبيات السياسية بأنها "تنظيمات تستهدف التأثير في صانعي القرار"[2]. في هذا السياق، يأتي تعريف الرئيس الأمريكي هاري ترومان بأنها "جماعة تشترك في الإتجاه نحو مطالبة جماعات المجتمع الأخرى بمجموعة مطالب محددة، ويتم ذلك من خلال التأثير على مؤسسات الحكومة" وعرفها روى مكريدس بأنها "جماعات تجمعها مصلحة مشتركة، دائمة أو مستقرة تحاول بإستمرار من أجل تعظيم مصالحها ومنافعها من خلال الضغط على الحكومة للحصول على المزايا والتنازلات والمساعدات، بل وعلى الدعم المباشر أو غير المباشر من قبل الحكومة"[3].

يضاف الى ذلك، أن تلك الجماعات "تستخدم من الوسائل ما يمكنها من التأثير على الرأي العام والحكومة، وعلى عملية صنع القرار السياسي بوجه عام في إطار سعيها لتحقيق مصالحها الخاصة".

عند مقارنة بين هذه التعريفات يظهر أن البعض مثل جان دانيل يذهب الى استخدام تعبير "الجماعة الضاغطة Pressure Groups" عندما تعمل "جماعة المصالح على الصعيد السياسي"، بينما يذهب برايس الى اطلاق لفظ "اللوبي" عندما تكون هدف جماعة المصالح متمثلاً في "إغراء البرلمان للتصويت مع أو ضد مشروع قانونٍ ما[4]"

---

[1] د. كەمال مەنوفی، تیۆرەکانی سیستەمە سیاسیەکان، وەرگێرانی: ئاوات ئەحمەد، چاپخانەی یاد، ٢٠٠٧، ل٢٨.

[2] د. صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص٥٠٣.

[3] نقلاً عن الدكتور عبدالحكيم عبدالجليل المغبشي، أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة-الإسكندرية، ٢٠١٣، ص٦٤.

[4] نقلاً عن د. منير محمود بدوي، جماعات الضغط والسياسة الخارجية الأمريكية، بحث مقدم الى مؤتمر (عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية) بتأريخ (٢٨-٢٩ فبراير ٢٠٠٤) مركز الدراسات الأمريكية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص٣.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أو كما يضيف بلانو و جرين برج تقديم المعلومات والحقائق الهامة حول المقترحات التشريعية، أو الإدلاء بالشهادة من قبل أعضاء وممثلي اللوبي أمام اللجان أو الهيئات التشريعية، ومن كان إطلاق "المجلس الثالث The Third House" على أعضاء ومؤسسات اللوبي[1].

رغم الإختلاف في التعريفات فإن جماعات الضغط لابدَ أن تتوافر فيها عناصر ثلاثة[2]:

1- أن يضم عدداً من الأشخاص.
2- أن لايسعى للوصول الى السلطة كما تسعى اليها الأحزاب السياسية.
3- أن يسعى للتأثير على السلطة.

ويبدو أن جماعات الضغط تختلف عن الحزب السياسي من عدة وجوه يمكن تلخيصها في الآتي[3]:

1. من حيث الهدف: يهدف الحزب السياسي عادة الى الفوز بمقاعد الحكم وتولي السلطة السياسية، أما جماعة الضغط فإنها لا تسعى للوصول الى السلطة وانما الى التأثير على السياسات الحكومية بما يخدم مصلحة الجماعة دون أن تشارك مباشرة في الحكم.
2. من حيث العضوية: بما أن الأحزاب السياسية تفتح أبوابها لكل أفراد الشعب من أجل التصويت لها في الإنتخابات بما يضمن فوزها في الإنتخابات وإستمرارها في الحكم فإنها تضم عناصر متباينة في المهن والمستويات التعليمية والثقافية والوظيفية أما جماعات الضغط فيغلب على عضويتها التقارب في مستويات الدخل المستوى التعليمي والثقافي والإجتماعي.
3. من حيث التنظيم: يشترط في الحزب السياسي أن يكون له هيكل تنظيمي مستقر يحدد العلاقة بين أجهزة الحزب و مستوياتها المختلفة، بينما لا يشترط الهيكل التنظيمي في جماعة الضغط.
4. من حيث الوسائل: تسعى الأحزاب السياسية الى أن تكون وسائلها شرعية وعلنية، أما جماعات الضغط فإن وسائلها تجمع بين السرية والعلنية وبين الشرعية وعدم الشرعية.

المطلب الأول: أنواع جماعات الضغط

قدَم جماعات الضغط الأمريكية، وعلى إختلاف مسمياتها، نموذجاً متفرداً بإعتبارها احدى قوى المدخلات الرئيسية للعملية السياسية في الولايات المتحدة. في مجملها تعكس بنية وتركيبة هذه الجماعات التنوع الديموغرافي الذي يميز المجتمع الأمريكي كمجتمع من المهاجرين، يمثلون لهم خصائص اجتماعية واقتصادية كما تميزهم تنوع هيكلي ووظيفي عام.

إن محاولة التمييز داخل هذه الصيغة المركبة والمعقدة لبنية جماعات الضغط الأمريكية يتبيَن أنها تضم عشرات الآلاف من هذه الجماعات متضمنة أمثلة لكافة النماذج والثنائيات الهيكلية

[1] نقلاً عن د. منير محمود بدوي، المصدر السابق، ص٣.

[2] للمزيد من المعلومات انظر: الدكتور عبدالحكيم عبدالجليل المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعي مفهومها-أهميتها-واقعها، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة-الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص ١٨٤.

[3] الدكتور عبدالحكيم عبدالجليل المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعي مفهومها-أهميتها-واقعها، المصدر السابق، ص١٨٤-١٨٥.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والوظيفية المتنوعة لجماعات الضغط: دائمة و مؤقتة، وجماعات الضغط العامة بكافة أنواعها، إضافة الى جماعات الضغط الإتجاهية، وجماعة الضغط بين المؤسسات والهيئات الحكومية.

أولاً: جماعات الضغط السياسية Political Pressure Groups:

وهي الجماعات التي تسعى لتحقيق أهداف سياسية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي مثل اللوبي الصهيوني في أميركا، فهذا اللوبي الصهيوني يضغط على حكومة أميركا لتتخذ سياسات خارجية مدعمة ومؤيدة لدولة إسرائيل[1].

ثانياً: جماعات الضغط الإقتصادية Economic Pressure Groups

تسعى لتحقيق أهداف إقتصادية معينة وينضوي تحتها عشرات الآلاف من الجماعات الممثلة لكل من أ- **إتحادات التجارة Trade Associations** ب- **الإتحادات المهنية العالمية بأنواعها Trade Unions**، **المنظمات المهنية Professional Groups**، **المؤسسات الخاصة Giant[2] Private Corporations**.

ثانياً: جماعات الضغط العامة Public Pressure Groups

وتهتم بتمثيل جمهورها حول موضوع معين، وتتزايد أعدادها بشكل مستمر كما أنها تعكس إتجاهات الأمريكيين حول الحكومة الفيدرالية، ويرجع تحول الأفراد اليها لإهتمامها الدائم بمتابعة موضوعات إهتمامهم: ومن أبرز أمثلتها جماعات الضغط المعروفة بإسم القضية المشتركة **Common Case ومنظمة NADAR.** [3]

من أبرز أمثلتها: أ- **جماعة الضغط القطاعية Sectional Pressure Groups** وتتخصص في الدفاع وتعزيز مصالح جماعات إجتماعية معينة في المجتمع الأمريكي، ومن أمثلتها منظمات الحقوق المدنية الموسومة ب- **الإتحاد القومي للسود أو الملونين NAACP** والذي يرجع تأسيسه الى عام ١٩٠٩ الداعي الى اتباع الإجراءات القانونية لدعم وتعزيز حقوق وأوضاع الأمريكيين السود والعمل على تحقيق ذلك من خلال الكونغرس.

ج- حركة الحقوق المتساوية للمرأة Equal Rights for Women

وقد إستغرقت وقتاً طويلاً منذ إنعقاد مؤتمرها في العشرينات وحتى السبعينات تنهض وتتطور وتؤسس المنظمة القومية للنساء والمعروفة إختصاراً **(NOW)** لتتولى تنظيم وتنفيذ الحملات المكثفة لحقوق أكبر وأوسع مجالاً للمرأة.

ثالثاً: جماعات الضغط الخاصة بالإتجاهات أو الإتجاهية Attitude Pressure Groups

---

[1] د. لطفي لبيب شاكر و د. مصطفى كافي وأيضاً د. رسلان أحمد الباشق، مبادىء العلوم السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص٢٢٦.

[2] د. لطفي لبيب شاكر و د. مصطفى كافي وأيضاً د. رسلان أحمد الباشق، المصدر السابق، ص٢٢٥.

[3] الدكتور عبدالحكيم عبدالجليل المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعي مفهومها-أهميتها-واقعها، المصدر السابق، ص١٨٠.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وتعدَ من أسرع جماعات الضغط نمواً في الولايات المتحدة، وهي تعتمد على إشتراك أعضائها في الإيمان ببعض المعتقدات والأهداف حول موضوع معين، أن دورهم الأساسي، وبخلاف ممارسة الضغط على الكونغرس **Lobbying Congress** إنما يتمثل في حشد التأييد وراء المرشحين للمناصب العامة الذين يشاركونهم الإيمان بنفس المبادىء والمعتقدات[1].

رابعاً: جماعات الضغط بين المؤسسات الحكومية Intergovernmental Pressure Groups

وقد تزايد الإتجاه لإنشائها ونمت أعدادها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نتيجة للنمو الهائل في البرامج الفيدرالية، وما أتاحته من دور متزايد الأهمية لحكومات الولايات والمدن بإعتبارها آليات للحكومة الفيدرالية ومؤسساتها في واشنطن، الأمر الذي أوجد لوجود هذه المنظمات بالعاصمة ولتصبح في قلب عملية صنع القرار بالحكومة الفيدرالية[2].

المطلب الثاني: وظائف جماعات الضغط

تلعب جماعات الضغط بإعتبارها حلقة وصل وسيطة بين المجتمع والدولة عدداً من الوظائف والأدوار التي لاغني عنها في أي نظام سياسي فهي تقوم بالتعبير عن مصالح هذه الجماعات ومطالبها وتلعب دوراً لايستهان به في تنظيم العلاقة بين المجتمع والدولة ومن ثم في تخفيف احتمالات الإحتكاك والصدام، كما تقوم بدور غير مباشر في صيغة وصنع السياسات العامة، وفي التنشئة السياسية لأعضائها بالإضافة الى تقديم الخدمات المباشرة لهؤلاء الأعضاء ولذا سوف تميل هذه الوظائف على النحو الآتي[3]:

1. **أداة للتعبير عن المصالح:** إذ تعد جماعات الضغط إحدى القنوات الرئيسية التي تتم من خلالها بلورة مطالب أعضائها تجاه الدولة أو تجاه الشركاء الإجتماعيين الآخرين. فهي تساعد صانع القرار على التعرف بدقة على هذه المطالب والمصالح كي يأخذها في الإعتبار عند وضع السياسات العامة لكي يتحسب لردود الفعل المحتملة في حالة عدم تمكنه من الإستجابة لها. ولا تنفرد جماعات الضغط بأداء هذه الوظيفة أي بإعتبارها من أدوات التعبير عن المصالح وانما تشاطرها في ذلك مؤسسات سياسية و إجتماعية أخرى كالأحزاب السياسية ووسائل الإعلام والمجالس النيابية وغيرها.
2. **أداة إتصال و ضبط:** تعد أداة إتصال تعمل في إتجاهين: من أعضاء الجماعة الى الدولة حين تقوم بنقل مطالب الأعضاء الى صناع القرار، ومن الدولة الى الأعضاء حين تقوم بنقل موقف صناع القرار الى الجماعة. وفي كلتا الحالتين تلعب جماعات الضغط دورا حيوياً في تهيئة

[1] د. لطفي لبيب شاكر و د. مصطفى كافي وأيضاً د. رسلان أحمد الباشق، المصدر السابق، ص٢٢٠.

[2] الدكتور عبدالحكيم عبدالجليل المغبشى، أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، المصدر السابق، ص٦٥.

[3] د. رجب عبدالحميد، مبادىء العلوم السياسية، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص١٩٠-١٩١.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الأوضاع لفهم أو تفاهم أفضل بين الشركاء الإجتماعيين ومن ثم في ضبط السلوك ومنع التطرف وتهدئة الخواطر على الجانبين.

3. **أداة للتنشئة والتعبئة والمشاركة السياسية:** تلعب جماعات الضغط وظيفة تربوية أو تعليمية سياسية في توعية أعضائها بحقوقهم وواجباتهم الخاصة والعامة على حد سواء. ولذلك فإن العديد من جماعات الضغط تعدَ وخاصة في الدول الديمقراطية بمثابة معامل لصنع القيادات والكوادر المؤهلة لقيادة العمل العام، لأنها ساحات لإكتشاف وإختبار وصقل وتدريب المواهب على العمل الجماهيري، كما تلعب هذه الجماعات الخاصة تلك التي تملك إمكانات مادية وبشرية وفنية كبيرة، دوراً مهماً في الحياة الثقافية والفكرية من خلال النشرات والمطبوعات والدراسات التي تصدرها في مختلف المجالات.
4. **أداة لتقديم الخدمات:** تحرص بعض جماعات الضغط على تقديم خدمات مباشرة لأعضائها.

المبحث الثاني

مفهوم عملية صنع القرار السياسي

منذ الحرب العالمية الثانية ودراسات صنع القرار تشهد نمواً متزايداً، كون القرار يشكل عنصراً مركزياً في العملية السياسية.

ويعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار بأنها عملية إجتماعية التي يتم من خلالها إختيار مشكلة لتكون موضعاً لقرار ما، وينتج عن ذلك الإختيار ظهور عدد محدود من البدائل يتم إختيار أحدها لوضعه موضع التنيفيذ والتطبيق[1]. ويرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد أن القصد من هذه العملية "التوصل الى صيغة عمل معقولة من بين بدائل عدة متنافسة وقرارات كلها ترمي الى تحقيق أهداف بعينها أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها"[2].

وهناك من يميز بين عملية صنع القرار والقرار نفسه، فمما لاشك فيه أن عملية صنع القرار السياسي أكثر إتساعاً من القرار، لأن القرار تعتبر عن المخرجات التي ترتبط بالموقف، أما عملية صنع القرار فهي كل ما يرتبط بالموقف من مدخلات ومخرجات فضلاً عن التفاعل بينهما.

إن صنع القرار عملية تهيئة للمعلومات وصياغة البدائل لعلاج المشكلة، بينما يشير إتخاذ القرار الى إختيار البدائل الأرجح أو الأمثل[3]، والقرار يكون بالتالي إختيار لبديل من البدائل

---

[1] نقلاً عن د. محمد سعد أبو عامود، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١١٢، السنة السادسة ١٩٨٨، ص١١٢.

[2] د. اسماعيل صبرى مقلد، العلاقات السياسيه الدولية دراسة فى الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١، ص٣٧٤ وما بعدها

[3] نقلاً عن: أ.م.د. ياسين محمد حمد العيثاوي و م.د. أنس أكرم محمد صبحي، صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، العدد السابع، ص٢٩٣-٢٩٤، المتاح على البريد الألكتروني التالي
http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=84439

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

(Alternatives) ويخضع لتوجيه فريق العمل أو المستشارين الذين يوضحون ما لكل بديل وما عليه. والقرار كما يعرفه عالم السياسة الأمريكي ديفيد ايستون بأنه "مخرجات النظام السياسي الذي توزع السلطة على أساسها القيم داخل المجتمع"[1].

وفي ضوء كل هذه التعريفات، يتضح أن عملية صنع القرار بمفهومها العام، تتكون من عدة عناصر وأبعاد أساسية يمكن أن نوردها فيما يأتي[2]:

1. إن عملية صنع القرار هي عملية جماعية متكاملة، وأن الإنتهاء فيها الى قرار معين يمثل ذروة التفاعل والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة.
2. إن المجهود الرئيسي الذي يبذله صانعوا القرارات يتركز في تجميع الحقائق المرتبطة بموضوع القرارات، ثم تحليلها، ومناقشتها وتقييمها وربط عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز إتخاذ القرارات للموقف الذي يتعامل معه.
3. إن الإستقرار على بديل معين، لا يتحقق عشوائياً ولكن يأتي ذلك بعد فترة من التقدير الكامل أو بعد محاولة من التنبؤ الدقيق بمختلف الإحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار أو ذاك من القرارات المطروحة للإختيار.
4. صعوبة المهمة التي يحاول صانعوا القرار القيام بها في حصر وتقييم كافة العوامل والمتغيرات ذات الصلة بموضوع القرار في الواقع العملي، ويضاف الى تلك الصعوبة تعذر تحديد درجة معينة من الأهمية النسبية لكل متغير أو لكل هدف من الأهداف التي يسعون الى بلوغها وذلك نظراً لتعدد أنواع الأهداف بين الأهداف الإستراتيجية وأخرى تكتيكية.

المطلب الأول: أسباب صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار

صعوبة التنبؤ في عملية صنع القرار، وهذا يرجع الى عدة أسباب ويمكن تلخيصها على النحو الآتي[3]:

1. وجود عدد كبير من الأطراف في المواقف التي تتناولها هذه القرارات فيما يجعل من التعرف الى ردود الأفعال وأنماط السلوك المختلفة أمراً صعباً.
2. تنوع أطراف المواقف الداخلية والخارجية من حيث طبيعتها وقواها النسبية، وإحتياجاتها وأهدافها، فضلاً عن تباين النوايا والدوافع ...الخ، مما يجعل من الصعب التنبؤ في مثل هذه الأحوال التي يحدث فيها التفاعل بين أطراف الموقف بصورة معقدة.

[1] نقلاً عن ياسين محمد حمد العيثاوي و م.د. أنس أكرم، المصدر السابق، ص ٢٩٤.

[2] أ.د. جمال على زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)، مصر، جامعة قناة السويس، ص٣، المتاح على البريد الألكتروني التالي: http://www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamal%20zahran.pdf

[3] المصدر السابق نفسه، ص ٤.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

3. إرتفاع معدل التغيير في عناصر الموقف، مما يجعل من التنبؤ في مواقف غير مستمرة بطبيعتها عملية غير دقيقة.
4. عدم توافر الحقائق والمعلومات التي تكفي لأغراض هذه التنبؤات والتوقعات، في بعض الأحيان، مما يرفع من إحتمالات التخمين الخاطيء، ويؤثر بالسلب على إمكانية التنفيذ اللاحق للقرار.
5. تأثير الضغوط العاطفية التي قد يتعرض لها جهاز صنع القرار السياسي وخاصة في مواقف الأزمات، أو في مواقف التهديد الخارجي، مما قد يقف حائلاً دون نظر بعض البدائل، كما أنها قد تؤثر في تقييمه لها بطريقة أو بأخرى، وقد تجعله يندفع في إتجاه واحد بغض النظر عن العواقب والتداعيات.

المطلب الثاني: العناصر الرئيسية لعملية صنع القرار

يمكن بلورة العناصر الرئيسية التي تؤثر في عملية صنع القرار بصفة عامة فيما يأتي[1]:

1. **البيئة الخارجية للقرار:** والتي تشمل على عدة أبعاد و حقائق وضغوط ومؤثرات، بينما قد تضع قيوداً على بعض إمكانات التصرفات الأخرى البديلة. ويمكن القول أنه كقاعدة عامة، كلما زاد الضغوط من البيئة الخارجية إنخفضت فرصة إمكانات التصرف وتناقصت فرص الإختيار أمام الأجهزة المسؤولة عن صنع القرارات واتخاذها.
2. **البيئة الداخلية للقرار:** وتتكون هذه البيئة من الأوضاع الإجتماعية السائدة ومن النظام السياسي والإقتصادي للدولة، ومن المنظمات غير الحكومية، ومن جماعات الضغط والمصالح والأحزاب السياسية وغيرهم. ومثال على ذلك، فأن الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي لدولة ما، قد تلقى بضغوط على أجهزة القرارات، وبشكل لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديمقراطية. كما أن ديموقراطية النظام السياسي تزيد من حجم المشاركة بالمشورة والرأي في الموضوعات التي تتناولها القرارات الداخلية والخارجية، وبصورة لا تتحقق في ظل الأنظمة غير الديمقراطية التي تعمل على إحتكار السلطة في يد شخص واحد، وحصرها في أضيق نطاق بعيداً عن أي درجة من الرقابة السياسية أو رقابة الرأي العام.
3. **الضغوط الناتجة عن الحاجة الى إتخاذ قرار معين إزاء مسألة أو موقف معين:** بحيث يصعب تصوره بدون هذه الضغوط، بل تنتفي أصلاً الحاجة الى اتخاذ هذا القرار أو غيره, وهذا الضغط قد يكون نابعاً من الإرتباط بهدف معين، وهو الذي قد يرتفع وينخفض، أو يزيد ويقل حسب قوة التصميم والإصرار على إنجاز هذا الهدف وتحقيقه.
4. **طبيعة الهيكل التنظيمي الرسمي لعملية صنع القرار:** تختلف الهياكل التنظيمية من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، وأيضاً من حيث تعقد الإجراءات التي تتحكم في علاقاتها وتسيطر على نماذج الإتصال والتعامل. فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية صنع القرار السياسي، بعكس الحال مع الهياكل البسيطة.

[1] د. اسماعيل صبرى مقلد، المصدر السابق، ص٣٧٤-٣٧٦.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الفصل الثاني

المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية

سنناقش في هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول الأول الكونغرس الأمريكي، وفي الثاني الرئاسة وفي الثالث والأخير نبحث في تكوين والدور الذي شهدته السلطة القضائية.

المبحث الأول

الكونغريس الأمريكي

هو الهيئة التي تمارس السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتكون الكونغرس من مجلسين هما (مجلس النواب Representative) وهو يمثل الشعب الأمريكي، والثاني (مجلس الشيوخ Senates) وهو يمثل الولايات المتحدة الداخلة في الإتحاد. ويعود السبب الأساسي وراء تكوين السلطة التشريعية (الكونغرس) من مجلس الى الرغبة في تحقيق نوع من التوازن بين الدويلات الصغيرة والكبيرة من ناحية، وإيجاد مظهر الدولة الواحدة من ناحية أخرى[1]. وفيما يأتى اكثر تفصيلاً عن هاذين المجلسين:

1- مجلس النواب:

يتألف مجلس النواب من (٤٣٥) عضواً منتخبين مدة سنتين على أساس نائب واحد لكل (٤٣٥) الف ناخب، ويتم إنتخاب أعضاء المجلس المذكور على أساس عددَ السكان الا أن الدستور إشترط أن يفوز من كل ولاية نائب واحد على الأقل ومدة نيابته سنتان، وقد حدد دستور الولايات المتحدة الأمريكية الشروط التي نص عليها الدستور أن يكون المرشح مكتسباً الجنسية الأمريكية، وقد بلغ الخامسة والعشرين سنة ويقيم في الولايات التي ينتخب فيها منذ سبع سنوات على الأقل.

وللمجلس رئيس وسكرتير منتخبين مدة سنتين، ويتولى رئيس مجلس النواب رئاسة الجمهورية عند غياب رئيس الجمهورية ونائبه معاً. وينتخب المجلس في أول إجتماع له اللجان الدائمة وعددها عشرون لجنة، وتتألف كل لجنة من عدد يتراوح بين خمسة عشر الى سبعة وعشرين عضواً، ومن حق كل عضو من أعضاء المجلس الدخول في لجنة واحدة على الأقل ولجنتين على الأكثر، ويمكن أن يكون لجاناً مؤقتة لأمور خاصة، منها اللجان التي تؤلف أحياناً لتقصي الحقائق أو التحقيق في موضوع معين[2].

2- مجلس الشيوخ:

[1] د. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٢٥٨.

[2] د. خامۆش عمر عبدالله و د. عدنان عبدالله رشيد، بنەماكانى سيستەمە سياسيەكان، كتێبخانەى يادگار، چاپى دووەم، ٢٠١٥، ل١٥٠-١٥١.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

يتألف مجلس الشيوخ من (100) عضو منتخب على أساس الولايات المتحدة بحيث ينتخب عضوان من كل ولاية، ويشترط في المرشح ان يكون قد بلغ الثلاثين سنة من عمره. ومكتسباً للجنسية الأمريكية منذ تسع سنوات في الأقل.

ومدة مجلس الشيوخ ست سنوات على أن يجدد إنتخاب ثلث الأعضاء في كل سنتين. ويجدد من تنتهي عضويته بعد مرور كل سنتين عن طريق القرعة.

ويتولى رئاسة المجلس نائب رئيس الجمهورية، وينتخب هذا المجلس نائباً للرئيس عند غيابه. وينتخب المجلس من بين أعضائه الخمسة العشرة لجنة دائمية، ويتراوح عدد أعضاء اللجان بين ثلاثة عشر الى سبعة عشر عضواً، وعادة يشترك كل عضو من أعضاء مجلس الشيوخ في لجنتين أو ثلاث أو أربع بما في ذلك اللجان الخاصة.

ومن ثم فإن مجلس الشيوخ هو الذي يقصد من ورائه تحقيق التوازن يقوم على أساس أن يمثل كل ولاية فيه صغر أو كبر، قل أو كثر عدد سكانها، عضوان إثنان لكل ولاية[1].

أن الوظيفة الأساسية للكونغرس بمجلسيه هي الوظيفة التشريعية، وللكونغرس الحرية الكاملة في سن التشريعات لايقيده في ذلك الا ما ينص عليه الدستور من حقوق أساسية للأفراد وللولايات ولا يجوز المساس بها. ويستطيع أي من المجلسين في الكونغرس أن يكون هو البادیء بأقتراح ومناقشة تشريع معين عدا التشريعات الضرائبية التي ينص الدستور على ضرورة البدء بها في مجلس النواب. وعندما ينتهي أي من المجلسين من النظر في تشريع معين يحال الى المجلس الآخر للنظر فيها، فإذا أقره المجلسان أحيل التشريع الى الرئيس للموافقة عليه[2].

إلا أن الإجراءات التشريعية هي أكثر تعقيداً مما نتصور، أحياناً بإمكان الكونغريس اتخاذ قرارته، ولكن في أحيان أخرى يجب أن يجتاز التشريع محطات عديدة إبتداءاً من تقديمه وإنتهاءاً بإقراره في قانون، وعند أي محطة من هذه السلسلة المتعاقبة من المحطات قد يتعرض التشريع للتأخير أو للإسقاط أو للتعديل.

وينبغي أن تنال التدابير والإجراءات في كل مرحلة موافقة أكثرية المجلس، وهكذا فإن الطريق الإجرائي التي يجب أن يقطعها التشريع مزروعة باللجان والمجموعات والأفراد، الذين يستطيعون تأخير اقتراح ما أو إسقاطه أو تغيره اذا نجحوا في تشكيل تحالفات تمثل الأكثرية، وهناك ثلاثة أشكال رئيسة من المساومات المستخدمة في عملية بناء التحالفات الأكثرية-التبادل والتسوية وتقديم المنافع غير التشريعية.

والى جانب هذه الوظيفة التشريعية فاللكونغريس وظائف أخرى ذات أهمية منها[3]:

1- مناقشة الميزانية والتصويت عليها.

[1] د. خامۆش عمر عبدالله و د. عدنان عبدالله رشيد، هەمان سەرچاوەی پێشوو، ل٤٨.

[2] د. حافظ حلوان حمادى الدليمى، المصدر السابق، ص٢٦١.

[3] د. حافظ حلوان حمادي الدليمي، المصدر السابق، ص٢٦٢.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

2- تعديل الدستور بموافقة أغلبية الثلثين في كل مجلس، ويصبح التعديل نافذاً إذا وافقت عليه السلطات التشريعية في ثلاثة أرباع الولايات.
3- اعلان الحرب وابرام الصلح واقرار المعاهدات.
4- إنتخاب مجلس النواب رئيس الجمهورية، وإنتخاب مجلس الشيوخ نائبه في حالة عدم إستطاعة أحد المرشحين الحصول على الأغلبية المطلقة لمجموع الناخبين.
5- ومن صلاحية مجلس النواب وحده فرض الضرائب والرسوم والغائها وتعديلها والاعفاء منها.
6- عقد القروض العامة وسك العملة وحمايتها والغاؤها.
7- محاكمة الموظفين الإتحاديين عن جريمة الخيانة العظمى والرشوة والجنايات الكبيرة التي ترتكب ضد الدولة، وتوجه التهمة من مجلس النواب في حين يجري مجلس الشيوخ المحاكمة.
8- التعيين في الوظائف المهمة في السلك الخارجي كالسفراء والقناصل وتعيين بعض الموظفيين الإتحاديين، وأعضاء المحكمة العليا تعدَ من صلاحيات مجلس الشيوخ فقط.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الثاني

الرئاسة

لاشك في أن الدور الذي تؤديه مؤسسة الرئاسة في صنع السياسات العامة الأمريكية بالغ الأهمية إذ يعدَ رئيس الدولة الممسك الفعلي بزمام السلطة التنفيذية حسب مقتضيات الدستور لأمريكي المتضمنة في المادة (2)[1]. وبحكم رئاسته للدولة والحكومة، يرسم الرئيس الأمريكي السياسة العامة وله سلطة البت والتقرير في مجموع خططها وبرامجها[2].

[1] تناط السلطة التنفيذية برئيس للولايات المتحدة الأميركية. ويشغل الرئيس منصبه مدة أربع سنوات، ويتم انتخابه مع نائب الرئيس، الذي يختار لنفس المدة، على النحو التالي:

نائب رئيس السلطة التنفيذية• اسم / هيكلية السلطة التنفيذية• مدة ولاية رئيس الدولة•

تعين كل ولاية، بالكيفية التي تحددها هيئتها التشريعية، عدداً من الناخبين مساوياً لمجموع عدد الشيوخ والنواب الذين يحق للولاية أن يمثلوها في الكونغرس. ولكن لا يجوز لأي عضو في مجلس الشيوخ أو في مجلس النواب، أو لأي شخص يشغل لدى الولايات المتحدة منصبًا يقتضي ثقة أو يدر ربحاً، أن يعين ناخباً.

اختيار رئيس الدولة•

يجتمع الناخبون كل منهم في ولايته ويصوتون بالاقتراع السري لشخصين، يكون أحدهما على الأقل من غير سكان الولاية نفسها للناخب. ويضعون لائحة بأسماء جميع الأشخاص الذين اقترع لهم، وبعدد الأصوات التي نالها كل منهم، ويوقعون اللائحة ويصادقون على صحتها ويحيلونها مختومة إلى مقر حكومة الولايات المتحدة، موجهة إلى رئيس مجلس الشيوخ. ويقوم رئيس مجلس الشيوخ، بحضور أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب، بفض جميع مظاريف اللوائح ثم تحصى الأصوات. والشخص الذي ينال أكبر عدد من الأصوات يصبح هو الرئيس، إذا كان هذا العدد أغلبية مجموع عدد المنتخبين المعينين. وإذا كان نال أكثر من شخص مثل هذه الأغلبية، وكان عدد الأصوات التي نالوها متساويا، عندها يقوم مجلس النواب فورا، وعن طريق الاقتراع السري، باختيار واحد منهم رئيسا؛ وإذا لم يحصل أي شخص على أغلبية، عندها يقوم مجلس النواب، بالكيفية عينها، باختيار الرئيس من بين الخمسة الفائزين بأكبر عدد من الأصوات في اللائحة. ولكن عند اختيار الرئيس، تحسب الأصوات على أساس الولايات بحيث يكون لممثلي كل ولاية صوت واحد، ويتشكل النصاب لهذا الغرض من عضو أو أعضاء من ثلثي الولايات، وتكون أغلبية جميع الولايات ضرورية ليتم الاختيار. وفي كل حالة، بعد اختيار الرئيس، يصبح الشخص الحائز على أكبر عدد من أصوات الناخبين نائب الرئيس. لكن إذا بقي شخصان أو أكثر لديهما عدد متساو من الأصوات، يتعين على مجلس الشيوخ اختيار نائب الرئيس من بينهما أو من بينهم بالاقتراع السري، **للمزيد من المعلومات انظر: دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام ١٧٨٩ شاملا تعديلاته لغاية ١٩٩٢، المتاح على البريد الألكتروني constitute project-org، يوم الزيارة ٢٠١٧/٦/١٦.**

[2] د. عبدالغني بسيوني عبدالله، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي، والفكر الأوروبي، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢، ص٢٧٤-٢٧٥. وأيضاً د. سامي جمال الدين، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤، ص٣١٣-٣١٤.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ونظراً لبنية النظام الرئاسي إذ لا وجود لمجلس الوزراء المهيمن على مصالح الدولة ويقرر السياسة العامة فيها ولا وجود لمبدأ التضامن الوزاري عن القرارات والسياسة العامة، فلا يتحمل الرئيس ووزراؤه المسؤولية إلا أمام الشعب الذي ينتخبه[1].

ويرى بيتر وول، إن الإطار الدستوري يمنح الرئيس سلطات واسعة في السياسات العامة إذ يؤدي دوراً مهيمناً ليس في إدارة الحكومة فحسب بل في العملية التشريعية أيضاً. فإثنتان من مواد الدستور شكلتا الأساس المنشىء لقوة الرئيس التريعية. فالمادة (1) الفقرة (3) التي تضمنت ما يأتي:

"للرئيس من وقت لآخر أن يبلغ الكونغرس عن حالة الإتحاد ويوصيه أن يبحث الإجراءات التي يراها ضرورية وناجعة" والقوة التشريعية الثانية للرئيس هي حق النقض الفيتو Veto Power المنصوص عليه في المادة (1) الفقرة (7).

فعلى الرغم من إن الدستور الأمريكي لا يمنح الرئيس صلاحية التقدم بمشاريع القوانين، فإن الرئيس يتمتع بحق الإعتراض، وهذه الصلاحية جعلت منه قوة الكبيرة في الجانب التشريعي.

فأي مشروع قانون يتم نقضه من جانب الرئيس لايصبح قانوناً ما لم يتم كسر هذا النقض من قبل ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ والنواب. وهذا الاعتراض يأخذ شكلين، إعتراض صريح إذ يعترض الرئيس على القانون مدرجاً إعتراضاته ليشرح أسباب رفضه ويضمنها في رسالة تدعي رسالة الإعتراض ويتم ذلك خلال مدة أقصاها عشرة أيام كما نص على ذلك الدستور وفي حال إنتهاء المدة القانونية يصبح القانون نافذاً. لكن إذا اختار الرئيس أن لا يوقع اللائحة خلال العشرة الأيام الأخيرة من إنعقاد الكونغرس فإن القانون لا يعدَ نافذاً وفي هذه الحالة يسمى الفيتو بفيتو الجيب Pocket Veto وفي هذه الحالة لا يمكن للكونغرس كسر هذا الفيتو لاسيما في العشرة أيام الأخيرة من إنعقاده[2].

إضافة الى هذا، فإن الدستور الأمريكي يخول الرئيس عدداً من السلطات في الجانب القضائي من خلال تخويله إصدار القرارات في شأن تعيين قضاة المحكمة العليا بعد مصادقة مجلس الشيوخ. وكذلك الحال في المجال الدبلوماسي إذ كثيراً ما يحدد الرئيس برامج السياسة الخارجية وإبرام الإتفاقيات، ولكن القرار الدبلوماسي للرئيس مقيد بموافقة ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ لاسيما في حالة عقد الإتفاقيات أو قرارات تعيين السفراء في الخارج والإعتراف بالدول الأخرى.

وهنا لابدَ من الإشارة الى بنية مؤسسة الرئاسة أو تركيبتها لمعرفة القوى المؤثرة في قراراتها في السياسة العامة. هذه البنية يجسدها المكتب التنفيذي للرئيس (Executive Office of President) الذي أسس عام 1939 من جانب الرئيس فرانكلين روزفلت، وهو يزود الرئيس بكادر من الموظفين لمساعدته في الإشراف على النشاطات الفرع التنفيذي ويطلق عليع عادة

[1] إبراهيم عبدالعزيز شيحا، النظم السياسية الدول والحكومات، مصر، جامعة الإسكندرية-كلية الحقوق، ٢٠٠٦، ص٣٠٣، وأيضاً محمد أحمد أبو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، فلسطين، جامعة الأقصى، ٢٠١٣، ص٦١-٦٢.

[2] د. ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة-الأسكندرية، ٢٠١٢، ص٣٠٤-٣٠٨.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المؤسسة الرئاسية (Institutional of Presidency) وبمرور الوقت توسع ال (EOP) لتصبح وحداته أكثر إستجابة للرؤساء من الفرع التنفيذي وكوادره، وهم على الأكثر صناع سياسة رئيسين في حقول خبراتهم فهم لاعبون رئيسيون في تقديم الخيارات والبدائل السياسية للرئيس. فقد كان المكتب التنفيذي للرئيس يتألف من ستة مدراء مساعدين ومجلس مستشارين مكون من ثلاثة لكن اليوم يتكون من 1,700 من الخبراء الذين يساعدون الرئيس في علاقته مع البيروقراطية والكونغرس وجماعات الضغط والمصالح والإعلام والرأي العام[1].

المبحث الثالث

السلطة القضائية

وهي ثالث مؤسسة من المؤسسات الدستورية في الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب المؤسسين الكونغريس والرئاسة، يتألف الجهاز القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية، من المحكمة العليا بوصفها ممثلة لهرم السلطة القضائية لمحاكم الولايات المتحدة الأمريكية وهي محاكم قانونية تتولى النظر في قضايا القانون العام. ومن تلك المحاكم محكمة الإدعاءات، وهي محكمة فدرالية مختصة في الجرائم المرتكبة ضد الدولة ومحكمة التجارة الدولية ومحكمة الضريبة.

وبشكل عام، فإن البنيةالأساسية للجهاز القضائي تتكون من ثلاث محاكم، المحكمة العليا و8 محاكم داخلية و11 محكمة إستئناف. وحسب مقتضيات الدستور الأمريكي المادة (٣و ٤) فأن المحكمة العليا الفيدرالية هي السلطة القضائية العليا وتتألف من ٩ قضاة، يعينهم رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الشيوخ. ولضمان إستقلالية الهيئة القضائية يكون تعيين القضاة التسعة مدى الحياة ويتقاضون تعويضات مادية عن عملهم بمقتضى الدستور. ويحصن القضاة أعضاء المحكمة العليا بإزاء أي تدخل في ممارسة وظيفتهم. ومن الناحية البروتوكولية، فإن رئيس المحكمة العليا هو ثان شخصية رسمية بعد رئيس الدولة.

أما فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه السلطة القضائية للولايات المتحدة الأمريكية في السياسات العامة، فالقضاة وكما هو، معروف سواء كان ذلك على المستوى القومي أو المحلي، يؤدون دوراً كبيراً في تفسير السياسات العامة من خلال مراجعة النصوص أو تقديم المشورة بشأن السياسة العامة وتطبيقها. وتكتسب المحاكم هذا الدور من خلال ما تقوم فيه من مراجعة قضائية Judicial Review على قرارات السلطتين التنفيذية والتشريعية وجوازها من الناحية الدستورية وعدم تعارضها مع القوانين[2].

إذ تطلب المحكمة العليا كل سنة من ١٥٠٠-٢٠٠٠ قضية للمراجعة القضائية و٢٠٠-٢٥٠ منها فقط تقبل من الجانب المحكمة للمراجعة. كونها تمتلك صلاحية الإعلان عن عدم دستورية القوانين

[1] د. عبدالحكيم عبد الجليل المغبشى، أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، المصدر السابق، ص٤٢٨-٣٤٢.

[2] د. خامۆش عمر عبدالله و د. عدنان عبدالله رشيد، هەمان سەرچاوەی پێشوو، ل١٦٣-١٦٧.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

والتشريعات على المستويين المحلي والقومي (الفدرالي)[1]. وعلى هذا الأساس، فإن المركز الذي تحتله السلطة القضائية يعدَ من العناوين البارزة للنظام السياسي الأمريكي لاسيما المحكمة العليا إذ تؤدي دوراً رئيساً في تشكيل السياسة العامة الأمريكية تبعاً لما تمارسه من تأثير تحت ستار تفسير الدستور.

الفصل الثالث

أهم وسائل التأثير الجماعة الضغط في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي

سنتناول في هذا الفصل من خلال تقسيمه الى أربعة مباحث رئيسة، التأثير على أعضاء السلطة التشريعية، والثاني الإتصال المباشر بالسلطة التنفيذية، وفي الثالث فأنه يبحث اللجوء الى القضاء للجماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، أما الرابع والأخير سنبحث عن التأثير هذه جماعات الضغط على الرأي العام.

المبحث الأول

التأثير على أعضاء السلطة التشريعية

تعدَ جماعة الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية جزءاً من آلية عمل النظام السياسي الأمريكي، الرجوع الى الدستور الأمريكي للتعرف على آلية عمل النظام السياسي ومؤسساته الفاعلة في الحكم، ونوعية وحجم الصلاحيات والسلطات المتاحة وفقاً للدستور، لتلك المؤسسات إضافة الى تناول المواد التي منحت حماية دستورية لعمل المؤسسات غير الرسمية مثل جماعات الضغط، فالسياسة الأمريكية لا يرسمها أفراد وانما هناك مؤسسات، رسمية وغير رسمية، تتفاعل مع عوامل داخلية وخارجية مستمرة في التغيير، حيث امتاز الدستور الأمريكي بعدة خصائص أهمها آلية فصل بين السلطات والنظام الفدرالي، فقد سهلت هذه خصائص من عمل جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، وتمكين بعضها من الضغط على صناع القرار السياسي الداخلي والخارجي على حد سواء لتحقيق أهدافها. تلعب جماعات الضغط دوراً فاعلاً في صنع السياسة العامة، وعبر جميع مراحلها بدءاً من مرحلة أثارة إهتمام الحكومة بالمشكلة وصولاً الى تقييم القرار، مستخدمة العديد من الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتحقيق تلك الأهداف.[2]

[1] نصر محمد على الحسينى، النظام الحزبى وأثره في أداء النظام السياسى للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة الحرب على العراق ٢٠٠٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، ٢٠١٢، ص٢٤٧-٢٦١.

[2] د. عبدالحكيم عبدالجليل المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعي مفهومها-أهميتها-واقعها، ص١٨٠-١٨١.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

ويعدَ الكونغرس الأمريكي السلطة التشريعية المسؤولة عن رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أن دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة يبرز ويتعمق، بل ويعدَ أساسياً ليس فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وانما في كل الديمقراطية، حيث يلاحظ الدور الواضح والكبير للسلطة التشريعية في صنع السياسة العامة، فسعت جماعات الضغط لتحقيق مصالحها للتأثير في آلية إتخاذ القرار الأمريكي.

تؤثر جماعات الضغط في المؤسسات الرسمية وخاصة السلطة التشريعية، ويعد اللوبي[1] من أفضل وسائل جماعات الضغط في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إستمرت هذه الجماعات آليات العمل الديمقراطي في كل جوانبه بدأ من التعددية السياسية وحرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي والقدرة على الدخول في العمل السياسي عبر اللوبي ليكون التأثير في داخل المؤسسات الرسمية.

وتتعدد الأطر المؤسسية الممثلة لجماعات الضغط اليهودية الأمريكية وعلى سبيل المثال "إنعقاد مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية" الذي تكون بصورة غير رسمية عام 1955 من أجل الدفاع عن المصالح الإسرائيلية في أمريكا، وهو معروف بإسم "مؤتمر الرؤساء" واللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة والمعروفة إختصاراً بإسم الأيباك AIPAC[2]، وكذلك لجان العمل السياسي والمعروفة أيضاً PACS[3]. نموذج اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة يعدَ اللوبي الصهيوني "إيباك" من

---

[1] اللوبي: كلمة إنجليزية تعني الرواق أو الردهة أو مكان الإنتظار، فالبداية كان أصحاب المصالح ينتظروا رجال السياسة من الوزراء أو أعضاء البرلمان في ردهات البرلمان لتقديم طلباتهم ومن هنا نشأ Lobby الذي أصبح اليوم يعني أي نشاط يمارسه أي شخص لدى السلطات العامة بهدف الضغط عليها أو التعبير عن مصلحة معينة. ويشمل هذا التعريف الأفراد والجماعات التي تمارس الضغط ومن أمثلة ال Lobby ما يمارس من ضغط على صناع القرار في الكونغرس الأمريكي من قبل هذه الجماعات الذي وصل لمرحلة تسميتهم بالمجلس الثالث مجازاً لحجم تأثيرهم على القرارات التشريعية الأمريكية. **للمزيد انظر: دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩، ص٧٤. وأيضاً س.م. لحام وآخرون ، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥، ص٢٢٢.**

[2] إيباك: وهي أقوى جمعيات الضغط على أعضاء الكونغرس الأمريكي. هدفها تحقيق الدعم الأمريكي لإسرائيل. لاتقتصر الإيباك على اليهود بل يوجد بها أعضاء ديمقراطيين وجمهوريين. تم تأسيسها في عهد إدارة الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور. تعتبر منظمة الإيباك منظمة صهيونية وقد يكون أكبر دليل على ذلك الاسم السابق لها والذي تأسست بإسمه وهو American Zionist Committee for Public Affairs اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة والتي تم تأسيسها في سنة 1953. تم تحويل مسماها الى ما هو معروف اليوم بالإيباك بعد تدهور علاقة داعمي إسرائيل والرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور حيث وصلت الأمور الى إجراء تحقيقات مع اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة. لهذا تم تغيير الأسم وتأسست جماعة الضغط جديدة تسمى اللجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (الأيباك) للمزيد من المعلومات إنظر: **جون. ج. ميرشايمر و ستيفن. م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص ١٧١-١٧٤.**

[3] لجان العمل السياسي Political Action Committees (PACS): يعتبر جمع المال وتوظيفه لشراء ولاء السياسيين الوظيفة الرئيسية للجان العمل السياسي وتتم عملية شراء ولاء السياسيين عادة من خلال المساهمة في

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

أبرز جماعات الضغط المعروفة في الولايات المتحدة والتي تلعب دوراً مهماً في الإنتخابات الرئاسة الأمريكية، ويتودد لها المرشحون كثيراً مثلما يفعل كذلك أعضاء مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس.

وتتضمن أهم الوسائل التي توظفها الإيباك، بإعتبارها اللوبي المسجل رسمياً للتحدث نيابة عن إسرائيل وبإسمها، من أجل تحقيق أهدافها كلاً فيما يلي[1]:

1- السيطرة على أجهزة الدعاية الأمريكية مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون.
2- إنشاء العدد من المؤسسات التنظيمية التي تتعامل مع كل قطاعات الشعب الأمريكي كرابطة العمل الصهيونية.
3- تشجيع انخراط أعداد ضخمة من المهنيين والمثقفين من اليهود الأمريكيين في منظمات الدفاع عن مصالح مجموعات إجتماعية مختلفة (مجموعات الدفاع عن الحقوق المدنية).
4- إخضاع السياسيين لعملية تقييم متواصل لأدائهم وبالتالي مكافئتهم أو الضغط عليهم: تجميع الأموال الإنتخابية للمرشح، إرسال برقيات التأييد ووسائل المدح، ممارسة الضغط الإعلامية وتوجيه حملات التشهير في الصحف، التلويح بإستخدام الإتهام بمعاداة السامية، حجب الموارد المالية عن عمليات الدعاية، وإصدار المنشورات والدراسات.

لقد إستثمرت منظمة (الإيباك) هذه الضمانات التشريعية لتنجح في توجيه السياسة العامة الأمريكية لصالح إسرائيل. وتعدَ السلطة التشريعية من أهم منافذ الضغط لهذه المنظمة، حيث تمكنت من توجيهها عبر اللوبي اليهودي العامل في هذه المؤسسة وتوجيه أعضاء الكونغرس بما يحقق مصالح (إسرائيل)، ويمكن ملاحظة فاعلية تأثير هذه المنظمة في العديد من القرارات الأمريكية أهمها غزو العراق وإحتلاله والموقف من البرنامج النووي الإيراني.

مما لاشك فيه أن دور ومكانة جماعات الضغط الإقتصادية في النظام الأمريكي لها خصوصيتها وأهميتها التي تحظى بإتفاق واهتمام جميع القوى داخل النظام السياسي الأمريكي وخارجه. بالإضافة الى امكانياتها ومواردها الإقتصادية، وبالتالي أهميتها وقدراتها السياسية، فإن هذه الجماعات تتميز، ومن منظور السياسة الخارجية، بضخامة عددها وتنوعها الكبيرين، فهي تضم ممثلين لكل مجالات النشاط الإقتصادي بلا إستثناء مثل الشركات والإحتكارات البترولية الكبرى، كبريات شركات الطيران العالمية، مؤسسات الخدمات والرعاية الصحية، المؤسسات المالية والبنوك، شركات الأسلحة، المجالات الزراعية، مقاولات مشروعات ومنظومات الدفاع والتسلح والإتصالات...الخ.

تمويل حملاتهم الإنتخابية وتوجيه الإتباع لدعمهم ماديا والتصويت لصالحهم، للمزيد انظر: **د. محمد عبدالعزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار الكرمل- صامد، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٠، ص١٠٢-١٠٣.**

[1] محمد صالح، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الحوار المتمدن-العدد 3755، بتأريخ(٢٠١٢/٦/١١)، يوم الزيارة (٢٠١٧/٦/١٦)، المتاح على البريد الألكتروني التالي: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313**

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

كذلك فإن جماعات الضغط الإقتصادية، وما يرتبط بها من تداخل في المصالح، وتشابك في الأطراف، وتناقض في المواقف والتوجهات، إنما يفتح الباب واسعاً أمام الأطراف المعينة للممارسة كل أنواع التحالفات، وإستخدام وتوظيف كل آليات الضغط المادي والمعنوي لعقد الصفقات وتتبادل المصالح والمواقف في منظومة أداء معقدة يصعب الوقوف على أبعادها الحقيقة دون معلومات كافية وقدرة على التخيل والتحليل، وعلى نحو ما تبرزه خبرة الصفقة الشهيرة بصفقة الأواكس[1]، والتي تم إقرارها لصالح المملكة العربية السعودية بفارق ضئيل في الأصوات ٥٢-٤٨ سيناتور.

ويجدر الإشارة الى صفقة طائرات الأواكس للممكلة العربية السعودية كنموذج أداء متفرد شاركت فيه منظومة متكاملة من جماعات الضغط وممثلي اللوبي المعتمدين ورموز السعودية، بالإضافة الى الإستخدام الفعال والتوظيف الكفء للعديد من آليات الإتصال والتأثير والضغط والإبتزاز والتهديد تأمينا للحصول على موافقة الكونغريس على الصفقة، والتي تمت موافقة مجلس الشيوخ عليها في الثامن والعشرين من أكتوبر ١٩٨١.

المبحث الثاني

الإتصال المباشر بالسلطة التنفيذية

ومن أهم وسائل التأثير لجماعة الضغط في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي، حيث تكثف جماعات الضغط نشاطاتها بشكل رئيسي على الجهاز التنفيذي، فالنفوذ الواسع للسلطة التنفيذية في بعض الدول، يدفع هذه الجماعات للضغط عليها، في محاولة للتأثير على القرار السياسي والإداري والإقتصادي.

والحكومة تأخذ كافة القرارات المهمة في المسائل العامة، تاركة التفاصيل والإجراءات والتطبيق للأجهزة والمؤسسات التنفيذية ويتم الإتصال بوسائل متنوعة تختلف من دولة الى أخرى، ففي بلد مثل إنجلترا تقوم بالإتصال المباشر بالحكومات نفسها أي بأعضائها وفي الولايات المتحدة الأمريكية، تتوجه تلقاء مكتب رئيسها مباشرة هو أو معاونيه عن طريق المراسلات[2].

---

[1] **صفقة الأواكس السعودية:** ترتبط هذه الصفقة بإدارة الرئيس ريجان التي خططت عام ١٩٨١ لعقد صفقة قيمتها ٨،٥ بليون دولاراً من مبيعات الأسلحة للمملكة العربية السعودية. وقد تضمنت الصفقة خمس طائرات أواكس بخزانات الوقود لطائراتها المقاتلة من طراز f-15، وطائرات إعادة الإمداد بالوقود، وأكثر من ألف صاروخ جو/ جو، وفي ظل قانون ضبط صادرات السلاح الصادر ١٩٧٦، فإن للكونغريس الحق في عدم الموافقة على أي صفقة سلاح تبلغ قيمتها أكثر من ٢٥ مليون دولار، للمزيد من المعلومات انظر: **إدوارد تيفنان، اللوبي القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، المجلس الأعلى للثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣، ص٢٠٥.**

[2] د. عبدالحكيم عبد الجليل المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعى مفهومها-أهميتها-واقعها، المصدر السابق، ص١٨٧-١٨٨.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

وقد تساوم السلطة التنفيذية، فلا تستجيب لمطالب جماعات الضغط، الا إذ إتسعت هذه الجماعة لدى السلطة التشريعية بالضغط عليها في الموافقة على مشروعات قوانين معينة تحقق لها مصالحها ويكون هذا عبارة عن مقايضة بين الطرفين، تحقق من خلاله مصلحة الطرفين وجماعات الضغط لا تتوقف بالتأثير على مستوى واحد فقط، ولكنها تتصل بالمستويات المختلفة للسلطة التنفيذية[1]، سواءً كانت الإتصال برئيس الجمهورية، أو رئيس الوزراء، أو وزير من الوزراء حسب الحاجة أو الهدف المراد تحقيقه، أو جهة الإختصاص في إصدار القرارات التي تؤثر على مصالح هذه الجماعات.

وقد تلجأ الى ارسال الكثير من الرسائل في اتخاذ موقف معين ويعود التركيز على المؤسسة التنفيذية بإعتبارها هي أقدر على إقتراح القوانين، وهي التي تتولى التنفيذ، على أساس أن إقتراح القوانين هو الأصل الذي ينبثق عنه التشريع، وأن للسلطة التنفيذية حق الإعتراض على القوانين، وتستعمل جماعات الضغط الأساليب نفسها لتحقيق غاياتها[2].

المبحث الثالث

اللجوء الى القضاء

وهي وسيلة أخرى من وسائل التأثير لجماعة الضغط في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي لاتقل أهميتها عن الوسيلتين السابقتين،وهو أمر لكل الأفراد والجماعات للحصول على حقوقهم والدفاع عن مصالحهم بالطرق القانونية. ومع ذلك ففي بعض الحالات تصبح ساحات المحاكم ميداناً ومجالاً خصباً أمام جماعات الضغط لعرض قضاياهم والدفاع عن وجهات نظرها خاصة المدافعة عن حقوق الإنسان.

وفي الدول التي تلعب فيها المحكمة الدستورية أو المحكمة العليا دوراً مهماً في تفسير القوانين أو الغائها وتعديلها كما هو الحال في النظام الأمريكي يصبح اللجوء الى القضاء في بعض الأمور هو الوسيلة أو الملاذ الأخير للحكم البطلان أو عدم دستورية قانون أو للحصول على تفسير معين لهذا القانون.

وهذا يفسر لماذا تلجأ العديد من جماعات الضغط على نمو متزايد لعرض قضايا تتعلق بحقوق المرأة والإجهاض على المحكمة العليا إذا كان الهدف من وراء دعواها تحقيق ذات الأهداف التي تتبناها وتروج لها[3].

---

[1] موريس دوڤرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة: الدكتور جمال الأتاسي و الدكتور سامي الدروبي، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص١٤٣-١٤٤.

[2] د. رجب عبدالحميد، المصدر السابق، ص١٩٢.

[3] د. رجب عبدالحميد، المصدر السابق، ص١٩٣.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

المبحث الرابع

التأثير على الرأي العام

هو أيضاً وسيلة مهمة من وسائل التأثير لجماعة الضغط في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي، تستخدم جماعات الضغط للتأثير على الرأي العام، بكافة وسائل الإعلام المختلفة، من الصحف والمجلات، والتلفزيون، والراديو، والإجتماعات، والندوات، والمناسبات الهامة، وخاصة ما يتمتع به رجال الأعمال، وأصحاب الشركات والمؤسسات من قدرات وإمكانيات مالية، وكفاءات، تستطيع من خلالها توظيف هذه الوسائل، لتحقيق أهدافها المنشورة ويعتمد مدى فاعليتها وتأثيرها على عوامل متعددة، أهمها مدى إنسجامها مع المجتمع، فإذا ما نجحت جماعات الضغط بالتأثير على الرأي العام، وجهته الى السلوك العملي الذي يخدم مصالحها. مثل التحريض على الخروج بمسيرات جماهيرية، للمطالبة بأهداف معينة، أوحت الجمهور على إرسال الرسائل والبرقيات الى الحكومة، إما بالتأييد أو الإستنكار لسياسات معينة[1].

وكل هذه الوسائل، لغرض الضغط على البرلمان أو السلطة التنفيذية لإتخاذ مواقف واتجاهات معينة تحقق المصلحة لهذه الجماعة أو تلك وقد تتعاون جماعة مع جماعات أخرى تتقارب مصالحها، وقد تؤثر في زعماء وقيادات التنظيمات المختلفة، أو تستخدم العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها، كالإضراب ومحاولة التخريب والعصيان.

وبالاضافة الى الطرق الرسمية، هناك عدد لا حصر لها من الطرق غير الرسمية، التي يمكن عن طريقها التأثير على مجريات الأمور، ولا شك أن الكثير من الضغوط تسير في إتجاهات مضادة ويصبح على ممثلي الوزارات والمشرعين التوفيق بين هذه الضغوط، وإستعمال الحكمة دون إسراف في محاباة أي من الجماعات على حساب الصالح العام[2].

[1] د. عبدالحكيم عبد الجليل المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعي مفهومها-أهميتها-واقعها، المصدر السابق، ص١٨٨-١٨٩. وأيضاً د. قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص٣٠٢.

[2] د. رجب عبدالحميد، المصدر السابق، ص١٩٤.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

الخاتمة

بعد إتمام البحث في موضوع (تأثير جماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي) توصلنا الى عدد من الإستنتاجات والتوصيات، يمكن بيانها على شكل الآتي:

الإستنتاجات:

إستهدفت هذا البحث التعرف على التعريف والخصائص والوظائف الذي تقوم به جماعات الضغط في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي. وقد أوضحت الدراسة أن تعددية جماعات الضغط أو قوى متعددة تجمع بينها وعلى مستوى النظري خصائص بنيوية ووظيفية مشتركة، إلا أنها وعلى صعيد الممارسة العملية تفرق بينها الأهداف والوظائف والغايات والآليات، وتحكم علاقاتها وفي كثير من الأحيان قواعد التنافس والصراع، وعلى ذلك يمكن الإنتهاء الى تأكيد النتائج التالية:

1. إن الآلية المتبعة في صنع القرار السياسي هي عامل أساسي للتمييز بين الأنظمة السياسية وتحديد طبيعتها وماهيتها. فالنظام السياسي هو من حيث النتيجة، مجموع التفاعلات المؤسسية والسلوكية المرتبطة بعملية صنع القرار السياسي، والتي تعكس في حركتها مختلف عناصر الواقع الإجتماعي ومظاهره ومحدداته والقرار السياسي ليس منفصلاً عن وعائه الإجتماعي، اي السياق الذي يجري فيه والظروف التي تكتنفه وتحيط به، ولامعنى للقرار بذاته، ولا بترابطه الداخلي، وإنما يكتسب أهميته ومعناه الحقيقي من خلال الإطار السياسي والإجتماعي الذي يشكل أحد متغيراته وجزءاً أساسياً من تفاعلاته وسيروراته.
2. إن للنخبة السياسية وجماعات الضغط والرأي العام دوراً مهماً وتختلف أهميته وفعاليته بإختلاف طبيعة النظامين الحزبي والسياسي.
3. أن القاعدة الحقيقية لقوة جماعات الضغط، وبالتالي قدرتها على الوفاء بمتطلبات أدوارها إنما تستند من مصادر قوتها الداخلية: قاعدة صلبة من التأييد الجماهيري، المقومات التنظيمية وهيكل صنع القرار والسياسة العامة للجماعة، الموارد المادية والمعنوية وعلاقتها بالقوى الأخرى، ومنظومة القيم التي تؤمن بها والقضايا والموضوعات التي تتفاعل منها، وتسعى الى تحقيقها، وأنماط علاقتها بغيرها من القوى الأخرى في بيئتها.
4. تحقيق التوازن في إهتمامات وعلاقات جماعة الضغط بين إلتزامها بالمصلحة القومية الأمريكية، وبين مصالحها الذاتية. وهنا، فإن أحد عوامل القدرة على تحقيق أهداف الجماعة (التأثير على المشرع، توجيه القرار السياسي، الفوز بصفقة ما، عقد تحالف أو التوصل الى صيغة توفيقية مع المنافسين أو الشركاء...الخ).
5. إن مرونة جماعات الضغط في إختيار الوسائل والبدائل السياسية المحققة لأهدافها من بين الآليات المتنوعة المتاحة (التعامل مع السلطة التشريعية، الإتصال المباشر بالسلطة التنفيذية، اللجوء الى القضاء، التأثير على الرأي العام) وكذلك قدرتها على التعاون والتنسيق مع جماعة الضغط والقوى الأخرى، وتعظيم سبل الإستفادة من قدراتهم وموارد القوة لديهم، يمثل مصدراً

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

إضافياً لدفع جماعة الضغط تكون أكبر في النجاح كلما تعلق أمرها بالكونغريس، حيث فرص ومجالات المناورة والتحالفات وممارسة كافة أشكال الضغوط واللوبي تكون أكبر مما يجعل المجال أوسع لتأمين التصويت المطلوب.

6. الأهمية الكبرى وراء الإهتمام الأمريكي بجماعات الضغط، سيما اليهودية منها، والتي تشكل في تركيبتها نسبة ضئيلة جداً، لكنها تؤثر في عملية صنع القرار السياسي الأمريكي بشكل كبير وفعال.

التوصيات:

1. نوصي بإنشاء مجموعات الضغوط مماثلة بما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. نقترح بإنشاء جماعات الضغط شبه السياسي في كوردستان العراق مثل (نقابات العمال، واتحادات أصحاب الأعمال ونقابات المحامين ونقابة الأطباء ونقابة الصيادلة وجماعات الإعلام) من خلال مساهمتها في الأنشطة السياسية، ويكون لديهم علاقة قوية بالسلطة التشريعية التي يصدر منها القرار المعني. وأيضاً نوصي بمجموعات الضغط المأمل انشاؤها في الكوردستان تعتمد على منهجية جماعات الضغط السياسية والتي تنظم نفسها بنفسها، للدفاع عن قضية سياسية معينة، مثل اللوبي الصهيوني والذي يكتل في الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على موقع القرار السياسي..

المصادر:

قائمة المصادر:

المصادر العربية والمترجمة:

أولاً: القواميس

1. س.م. لحام وآخرون، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة:

2. إبراهيم عبد العزيز شيحا، النظم السياسية الدول والحكومات، مصر، جامعة الإسكندرية، كلية الحقوق، ٢٠٠٦.
3. إدوارد تيفنان، اللوبي القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، المجلس الأعلى الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣.
4. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩١.

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

5. جون ج. مير شايمر و ستيفن م. والت، اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
6. حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
7. دانا على صالح البرزنجي، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٩.
8. رجب عبد الحميد، مبادىء العلوم السياسية، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.
9. سامي جمال الدين، النظم السياسية والقانون الدستوري، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤.
10. صادق الأسود، على الإجتماع السياسي، أسسه وأبعاده، جامعة بغداد، ١٩٩٠.
11. عبدالحكيم عبد الجليل المغبشي، أزمة المعارضة في النظم السياسية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة-الأسكندرية، ٢٠١٣.
12. عبدالحكيم عبد الجليل المغبشي، المعارضة في الفكر السياسي والإسلامي والوضعي مفهومها-أهميتها-واقعها، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة-الأسكندرية، ٢٠٠٦.
13. عبدالغنى بسيونى عبدالله، النظم السياسية دراسة لنظرية الدولة والحكومة والحقوق والحريات العامة في الفكر الإسلامي والفكر الأوروبي، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٢.
14. قحطان أحمد الحمداني، المدخل الى العلوم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.
15. لطفي لبيب شاكر ومصطفى كافي وأيضاً رسلان أحمد الباشق، مبادىء العلوم السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠١٦.
16. ماجد راغب الحلو، الدولة في ميزان الشريعة، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة-الأسكندرية، ٢٠١٢.
17. محمد أحمد أبو غنيم، دور المؤسسات الأمريكية في تنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين، فلسطين، جامعة الأقصى، ٢٠١٣.
18. محمد عبدالعزيز ربيع، صنع السياسة الأمريكية والعرب، منشورات دار الكرمل-صامد، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٩٠.
19. موريس دوفرجيه، مدخل الى علم السياسة، ترجمة: الدكتور جمال الأتاسي والدكتور سامي الدروبي، المركز الثقافي العربي، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح الجامعية:

20. نصر محمد علي الحسيني، النظام الحزبي وأثره في أداء النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية (دراسة حالة الحرب على العراق ٢٠٠٣)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم النظم السياسية والسياسات العامة، ٢٠١٢.

رابعاً: الدوريات

21. محمد سعد أبو عامود، صنع القرار السياسي في الحقبة الساداتية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١١٢، السنة السادسة ١٩٨٨.
22. منير محمود بدوي، جماعات الضغط والسياسة الخارجية الأمريكية بحث مقدم الى مؤتمر (عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية) بتأريخ (٢٨-٢٩ فبراير ٢٠٠٤)، مركز الدراسات الأمريكية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، مصر، جامعة القاهرة.

خامساً: القوانين

23. دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر عام ١٧٨٩.

سادساً: المصادر الألكترونية:

24. جمال على زهران، الإطار النظري لصنع القرار السياسي (ورؤية إستراتيجية لصنع القرار التنموي في مصر)، مصر، جامعة قناة السويس، المتاح على البريد الألكتروني التالي: http://www.pidegypt.org/download/Decision-conf/gamal%20zahran.pdf
25. محمد صالح، دور جماعات الضغط في صناعة القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الحوار المتمدن-العدد٣٧٥٥، بتأريخ (١١-٦-٢٠١٢)، المتاح على البريد الألكتروني التالي: **http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=311313**
26. ياسين محمد حمد العيثاوي و أنس أكرم محمد صبحي، صنع القرار السياسي الأمريكي، مجلة مداد الآداب، العدد السابع، المتاح على البريد الألكتروني التالي: http://iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=84439

المصادر باللغة الكوردية:

27. خامۆش عمر عبدالله و عدنان عبدالله رشيد، بنەماكانی سیستەمە سیاسیەكان، كتێبخانەی یادگار، چاپی دووەم ٢٠٠١.
28. كەمال مەنوفی، تیۆرەكانی سیستەمە سیاسیەكان، وەرگێرانی: ئاوات ئەحمەد، چاپخانەی یاد، ٢٠٠٧..

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

پوختە

سیستەمی سیاسی بریتیە لە کۆمەڵێك بنەمای دەستوری، ڕێسا و یاسا، بونیاد و پێکهاتەی سیاسی پەیوەست بە دەرکردنی بڕیاری سیاسی کە بە هۆیەوە دەسەڵات مومارەسەی تواناکانی دەکات و مانەوەی مسۆگەر دەکات. دەرکردنی بڕیاری سیاسی، لە بەرامبەردا، بریتیە لە گۆڕینی داواکارییە سیاسیەکان بۆ بڕیار و ئەمیش لە ڕێگای گرتنەبەری ڕێوشوێن و کاردانەوەی پێویست لەلایەن کایە سیاسی و کایە کۆمەڵایەتییە جیاجیاکان. داواکارییە سیاسیەکانیش لە ئەنجامی ئەم کاردانەوانەوە سەرهەڵدەدەن، کە ئەمانیش گوزارشت لە "پێویستی" و "بەرژەوەندی" کایە و پێکهاتە کۆمەڵایەتیەکان و چینەکانی کۆمەڵگا دەکەن. پارتە سیاسیەکان، لۆبی سیاسی، چینی نوخبەی سیاسی، ڕاگەیاندن، ڕای گشتی هەروەها ناوەندەکانی توێژینەوە ڕۆڵێکی بەرچاو دەگێڕن لە یەکخستن و دەربڕین و دروستکردنی بەرژەوەندییەکان، کە گرنگییان و کاریگەرییان بە پێی سروشتی سیستەمی سیاسی و پارتەکان دەگۆڕێ.

بۆ ئەم مەبەستە توێژەر پشت بە دوو میتۆدی توێژینەوەی زانستی دەبەستێ کە بریتین لە میتۆدەکانی وەسفی و شیکاری.

بەهۆی سروشتی توێژینەوەکە و گریمانە سەرەکیەکان کە توێژینەوەکە هەوڵی پشتڕاستکردنەوەیان دەدات، پەیکەربەندی توێژینەوەکە بۆ سێ بەش دابەشکراوە، لەگەڵ پێشەکی و دەرئەنجام.

بەشی یەکەم باس لە چوارچێوەی تیۆری و چەمکی کۆمەڵ و گروپە لۆبییەکان و پرۆسەی دەرکردنی بڕیاری سیاسی دەکات. بەشی دووەم لە لایەکی ترەوە لە دامەزراوە دەستوورییەکان لە ویلایەتە یەکگرتووەکانی ئەمریکا دەکۆڵێتەوە. بەشی سێیەم و کۆتایی توێژینەوەکە باس لە "گرنگترین ئەو ئامرازانەی کە گروپەکانی فشار بەکاریدەهێنن بۆ کاریگەری خستنە سەر دەرکردنی بڕیاڕی سیاسی لە ئەمریکا". دەکات.

توێژینەوەکە دەگاتە ژمارەیەك دەرئەنجامی گرنگ:

1. میکانیزمی بەکارهێنراو لە دەرکردنی بڕیاری سیاسی فاکتەرێکی گرنگە بۆ جیاکردنەوەی سیستەمە سیاسیەکان لە یەکدی، هەروەها دەستنیشانکردنی سروشت و گرنگییان.
2. کۆمەڵ وگروپە لۆبییەکان نەرمی دەنوێنن لە هەڵبژاردنی هۆکار و بژاردە سیاسییەکان بۆ پێکهێنانی ئامانجەکانیان (بە مامەڵە کردن لەگەڵ دەسەڵاتی یاسادانان و پەیوەندی ڕاستەوخۆیان بە دەسەڵاتی جێبەجێکردن، هانابردن بۆ دادوەری، هەروەها کاریگەری

مجلة قەڵای زانست العلمية
مجلة علمية دورية محكمة تصدر عن الجامعة اللبنانية الفرنسية – اربيل، كوردستان، العراق
المجلد(٢) – العدد (٤)، اب ٢٠١٧
رقم التصنيف الدولي: ISSN 2518-6566 (Online) - ISSN 2518-6558 (Print)

دروستکردن لەسەر ڕای گشتی)، ئەمە سەرەڕای توانای هەماهەنگی و هاوئاهەنگی لە نێوان کۆمەڵ و گروپەکانی تری لۆبی و پارتەکانی تر.

Abstract

A political system is a set of constitutional foundations, legal rules, regulations, and political structures associated with political decision making through which an authority exercises its power and maintains its existence. Political decision making, in turn, is the interpretation of political demands into decisions through a series of actions and interactions between political and other sub-social structures. Political demands emerge resulting from the processes of these interactions which are the interpretation of the "needs" and "interests" of social groups and classes. They are also related to the imbalance in the sub-social patterns or their mutual interactions.

Political parties, lobby groups, political elites, media, public opinion and the research centers play a significant role in unification, articulation and formulation of interests related to political demands, where their significance and effectiveness vary according to the nature of the political and party systems.

For this purpose, the researcher relies on two methods of scientific research which are descriptive and analytical approaches.

Given the problematic nature of the research and the main hypothesis which the study tries to demonstrate, the structure of the research is divided into three chapters including an introduction and a conclusion.

Chapter one deals with the concepts and conceptual framework of lobby groups and the political decision-making process. The second chapter examines constitutional institutions in the United States of America. The third chapter and the last chapter are titled “The most influential means of lobbying in political decision-making in the USA.